

دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة

ا.م.د.مهدي سهر غيلان ا.م.د.فايق جزاع ياسين م.م.شيماء رشيد محيسن
جامعة كربلاء جامعة الانبار جامعة كربلاء

المقدمة:

تعد مواضيع التنمية بمجالاتها الاقتصادية والاجتماعية لها ارتباط وصلة وثيقة مع الإنسان، إذ يعد الانسان هو الهدف والمحور الأساسي لها. واستحوذت هذه المواضيع حيزا كبيرا من الدراسات والأبحاث والتي قام بها العديد من الباحثين والتي كانت تهدف جميع هذه الأبحاث إلى إيجاد ووضع استراتيجيات للتنمية تتناسب وتتلاءم مع التقدم الحاصل في العالم وكذلك ملائمتها مع النظم الاقتصادية السائدة في البلدان العالم المختلفة. فالتنمية الان لم تعد مجرد زيادة في متوسط الدخل الفردي، اذ اننا نرى العديد من بلدان العالم تعد من البلدان ذات الدخل المرتفع الا ان هنالك مستوى صحي وثقافي وبيئي منخفض ويعد ترتيبها منخفضا في دليل التنمية البشرية قياسا ببلدان اقل دخلا وسكانها يحصلون على نصيبا وافرا من الرعاية الصحية والثقافية ومشاركة سياسية افضل وكذلك مزيدا من الحرية في التعبير عن الرأي بالاضافة الى تحقيق العدالة الاجتماعية والامن .

فالتنمية اليوم لم تعد ارقام ومؤشرات اقتصادية وانما تغيرات اجتماعية وترسيخ للمفاهيم والقيم الصحيحة ومشاركة الافراد في صنع القرارات اضافة الى بيئة خالية من عوامل التلوث وكذلك نشر التعليم وتبني المعرفة من اجل مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي.

وهناك مثل صيني يقول (لا تعطني سمكة ولكن علمني كيف اصطاد)، فالتنمية لا تعني كيف تغذي الضعفاء وانما تعني مساعدتهم واعطائهم الفرصة ليكونوا اقوياء.

وبعد ظهور مصطلحات ومفاهيم للتنمية كالتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية ظهر في الاونة الاخيرة مسار او اسلوب جديد للتنمية وهو ما يسمى بالتنمية المستدامة فالاجيال الحاضرة تستخدم البيئة والموارد الطبيعية وكأنها

المالك الوحيد لها ،اذ يعتمد هذا الاسلوب على طبيعة العلاقة بين الانسان والموارد الطبيعية والبيئية المحيطة به مما يعني هذا الاهتمام بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية معا. وقد ظهرت في الاونة الاخيرة اهتماما كبيرا بالتنمية والبيئة على حد سواء ،اذ انتشر مفهوم البيئة النظيفة والبيئة الخضراء والسياحة المستدامة والتي تعتمد على الطبيعة ومكوناتها في السياحة من انهار وبحيرات وادغال وغابات... الخ .

مشكلة البحث:

ان التقدم الاقتصادي الحاصل في بلدان العالم صاحبه إقامة وإنشاء العديد من المشاريع الكبرى والاستثمارات الضخمة وقد ادى هذا الى النتيجة الى زيادات مرتفعة في حجم الناتج المحلي الاجمالي ،الا انها استنزفت الموارد الطبيعية والتي تعد رصيذا للاجيال اللاحقة اضافة الى انعكاساتها على البيئة من خلال زيادة التلوث البيئي والتصحر وانخفاض نصيب الفرد من المياه وغيرها من العوامل.

فرضية البحث:

على الرغم من الاهتمام الكبير باسلوب التنمية المستدامة كأساس لتحقيق العدالة في توزيع الثروات بين الاجيال والمحافظة على البيئة لجميع البلدان ،الا ان البلدان العربية مقارنة بالبلدان المتقدمة مازال اهتمامها بالتنمية المستدامة دون المستوى المطلوب وذلك من خلال انخفاض العديد من المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة.

المبحث الاول/ مفهوم وابعاد التنمية المستدامة :

ظهرت عدة مفاهيم للتنمية المستدامة من قبل العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية وكذلك الخبراء والاقتصاديين.

فقد عرف الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية للتنمية المستدامة بأنها السعي الدائم لتطوير الحياة الانسانية مع الاخذ بنظر الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحفظ الحياة(١). في حين عرف مؤتمر قمة الارض المنعقد في البرازيل حزيران ١٩٩٢ التنمية المستدامة بانها: ضرورة انجاز الحق في التنمية(٢). اما المؤتمر الدولي للامم المتحدة المنعقد في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ فقد تبنى رؤية سياسية واقتصادية واخلاقية وروحية للتنمية مبنية على كرامة

الانسان وحقوقه والمساواة والاحترام والسلام والديمقراطية والتسامي على مختلف القيم الدينية والاخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب والتي تتعارض مع هذه الرؤية(٣). واكد المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ في جنوب افريقيا عام ٢٠٠٢ على الالتزام باقامة مجتمع عالمي منصف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للمجتمع،حيث يمثل السلام والامن والاستقرار واحترام الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية واحترام التنوع الثقافي .في حين عرف ادوارد باربر التنمية المستدامة بانها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وباقل قدر ممكن من الاضرار والاساءة الى البيئة(٤). وان هذا التعريف يربط تحقيق الرفاهية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية معا لتحقيق التنمية المستدامة.

ويعرف بيزي التنمية بانها منفعة غير منخفضة لعضو المجتمع لالف عام قادم (٥).وان هذا التعريف استند على مفهوم المنفعة المتحققة والتي لا تتسم بالانخفاض خلال مدة زمنية طويلة .أما بيج فقد عرفها بأنها الحفاظ على الفرص للأجيال (٦). وهذا يعني بان الموارد الحالية هي ليس من حق الاجيال الحالية وانما للأجيال القادمة التي لها الحق فيها ولذلك لايمكن للأجيال الحاضرة ان تستنزف او استنفاد جميع الموارد المتوفرة حاليا.

ويعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بانها التنمية التي لا تكتفي بتوليد النمو الاقتصادي فقط ،بل توزع عائداته بشكل عادل وتجدد البيئة وتحافظ عليها وتمكن الناس وتوسع خياراتهم وتوهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم (٧).

وقد اصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الارض كتابا حول مؤشرات التنمية المستدامة تضمن نحو ١٣٠ مؤشرا مصنفة في اربع فئات او ابعاد رئيسية هي اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية (٨):

اولا- البعد الاقتصادي :

ويتضمن هذا البعد الانعكاسات والمؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الاقتصادي على البيئة والذي يتضمن :

١- معدل نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية : اذ يستهلك الفرد في الدول المتقدمة وخاصة الصناعية في المتوسط اضعاف ما يستهلكه الفرد في

الدول النامية من النفط والغاز والفحم. ويرى سولو وهارتوك بان الاستهلاك يكون مستدام اذا حافظ على مستواه او تزايد عبر الزمن ،اما اذا انخفض عن مستواه او تناقص عبر الزمن فيكون هذا الاستهلاك غير مستدام.

٢- القضاء على الفقر: تهتم التنمية المستدامة في الدول النامية بتوجيه الموارد فيها من اجل الاستغلال الامثل لتحسين ورفع مستويات المعيشة في تلك البلدان .فالطلب المحلي على المنتجات الزراعية والسلع المصنعة والخدمات سيزداد مع تزايد السكان مما يتطلب اشباع الحاجات الأساسية للأفراد من تلك السلع والخدمات في البلدان النامية.

٣- الحد من التفاوت في توزيع الدخل: وتهدف التنمية المستدامة الى تقليل الفوارق والتفاوت في توزيع الدخل بين الاغنياء والفقراء .وان هذا الهدف يتطلب العمل على ان توجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية الى استثمار الموارد المتاحة فيها والعدالة في التوزيع بين الجميع لضمان حقوقهم من تلك الموارد على شكل استثمارات وسلع وخدمات وبأسلوب مستدام يقلل من الضغط على البيئة.

ثانيا- البعد الاجتماعي :

ويتضمن هذا البعد المستلزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة واستمرارها :

١- الحكم الصالح :ويعد من اهم متطلبات التنمية المستدامة توفر الحكم الصالح للمجتمع ويتم اختياره بأسلوب ديمقراطي وان تكون المشاركة في الحكم من قبل جميع افراد المجتمع، وان تحقيق هذا الهدف سينعكس على القرارات السياسية والاقتصادية التي ستكون في صالح المجتمع.

٢- توفير خدمات الصحة والتعليم: إن التنمية البشرية المستدامة هي الهدف الأساس لكل الأنظمة السياسية .اذ ان هدف التنمية البشرية هو توفير الاحتياجات الأساسية من خدمات صحية وبرامج تعليمية متكاملة من المراحل الأولية إلى المراحل العليا وان اكتساب وتطوير المعارف الأفراد من اجل المساهمة الحقيقية في استدامة التنمية.

٣- النمو السكاني وتوزيع السكان:تعني التنمية المستدامة في هذا المجال السيطرة والتحكم في نمو السكان والاهتمام برعاية وتكوين الأسرة بشكل عام، وكذلك العمل على توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية بصورة

مخططة من اجل عدم المساس بالبيئة الخضراء المتمثلة بالأراضي الزراعية وتخفيف حدة التلوث في المدن الكبرى.

ثالثا- البعد البيئي:

ويعني البعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والقادمة مع الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث وتمكينها من توفير مستوى معيشي يتحسن باستمرار مع مرور الزمن وان هذا البعد يتضمن (٩) :

١- المحافظة على الموارد المائية: تهدف التنمية المستدامة الى المحافظة على الاستخدامات المائية من خلال تقليل الهدر وانشاء السدود لخرن المياه والمحافظة على المياه الجوفية وكذلك العمل على تحسين شبكات المياه والصرف الصحي وتحسين نوعية مياه الشرب.

٢- حماية المناخ من الاحتباس الحراري: وتعني عدم المخاطرة باستخدام كل ما من شأنه احداث تغييرات كبيرة في المناخ العالمي، فالاشعاعات المختلفة والمخلفات النووية والكيميائية تؤدي الى حدوث اثار سلبية وتغيرات مناخية تؤثر على الحياة في الكرة الارضية. فالهدف الاساس للتنمية المستدامة العمل على ايجاد بيئة خضراء خالية من التلوث وحماية البيئة من جميع الاثار السلبية لجميع المخلفات الصناعية .

رابعا- البعد التكنولوجي:

ادى استخدام التكنولوجيا الى زيادة الانتاجية وانعكاسه على تحسن المستوى المعيشي ومن اهم ابعاده هي:

١- استعمال التكنولوجيا الانظف في الصناعة: اذ ان انتشار الصناعات والمنشات ادى الى زيادة التلوث ،ففي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق التلوث او مكافحة التلوث البيئي من خلال فرض غرامات مالية كبيرة او وضع اجراءات وقوانين صارمة على المنشآت من اجل تقليل التلوث.

٢- تبني التكنولوجيا العالية: ان التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية كثيرا ما تكون اقل كفاءة واكثر تسببا للتلوث من التكنولوجيا المستخدمة في البلدان الصناعية.

المبحث الثاني / مؤشرات التنمية المستدامة:

بعد الاهتمام الكبير بدراسات وابحاث التنمية المستدامة برزت الحاجة الى وضع مؤشرات كلية للتنمية المستدامة تشخص التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية . وان هذه المؤشرات هي (١٠) :

اولا- المؤشرات الاقتصادية: يتضمن المؤشر الاقتصادي عدة مؤشرات من اهمها:

١- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في سنة معينه على عدد السكان في تلك السنة.وان الاهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الانتاج الكلي وحجمه.

٢- نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي: يعرف تكوين راس المال الثابت الاجمالي (Fixed Capital Formation) بانه ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الانية الموجهة الى انتاج السلع الراسمالية كالأبنية والإنشاءات و المكائن و الآلات ووسائل النقل.وينقسم تكوين راس المال الثابت الى قسمين : تكوين راس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الانتاجية وتكوين راس المال التعويضي الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الانتاجية القائمة او تعويض الاندثار في راس المال الثابت القائم .

٣- نسبة الصادرات الى الواردات : يبين مؤشر صادرات السلع و الخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد . وتبرز الاهمية الحيوية لهذا المؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي .

٤- مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية/ ن ق ج : وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح والقروض التي يقدمها القطاع الرسمي الى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية و الخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة . و يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة ، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي . وان إستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد كبير على المعونات و المساعدة الخارجية .

٥- الدين الخارجي/الناتج المحلي الاجمالي: يحسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ويمثل مديونية البلدان ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

ثانيا- المؤشرات الاجتماعية: يتضمن المؤشر الاجتماعي عدة مؤشرات من اهمها:

١- معدل البطالة: يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.

٢- معدل النمو السكاني: يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان واهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.

٣-معدل الأمية بين البالغين: ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز اعمارهم ١٥ سنة والذين هم أميون الى مجموع البالغين.

٤- معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالي: وهم عدد الملحقين بهذه المدارس الاولي والعليا الى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في بلد ما.

٥-نسبة السكان في المناطق الحضرية: ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية الى مجموع السكان. ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.

٦- حماية صحة الانسان وتعزيزها: ان اهم متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالانسان هي توفر مياه شرب صحية وخدمات صحية. ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لهم هذه الخدمات الى مجموع السكان.

ثالثا- المؤشرات البيئية: يتضمن المؤشر البيئي عدة مؤشرات من اهمها:

١- نصيب الفرد من الاراضي الزراعية: ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة وكذلك نصيب الفرد من الاراضي المتاحة للانتاج الزراعي.وان الزراعة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان اضافة الى فرص العمل وبهذا

فانها تعد المحرك للنمو الاقتصادي خاصة وانها من الممكن ان تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة .

٢- التغير في مساحات الغابات والاراضي الحرجية: يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الاراضي الخضراء الى مساحة البلد الاجمالية . فاذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على امكانية زيادة الانتاج الزراعي اما العكس فانه يشير الى توسع التصحر وزحفه الى الاراضي الخضراء .

٣- التصحر: قياس الاراضي المصابة بالتصحر ونسبتها الى المساحة الاجمالية للبلد. ويعد تقليص مساحات الأراضى الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة .

رابعا- المؤشرات المؤسسية: يتضمن المؤشر المؤسسي عدة مؤشرات من اهمها:

١- الحصول على المعلومات: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الافراد على الحصول على المعلومات والمتمثل باعداد الطلبة في المدارس الابتدائية والثانوية والعليا (أي مجموع الملتحقين بالمراحل الدراسية الاولى والثانوية والعليا) اضافة الى اعداد مستخدمي الهواتف الثابتة والنقال .

٢- عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي: وهو قياس اعداد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص.

٣- الانفاق على البحث والتطوير: ويمثل حجم الانفاق المالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الثالث /تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة:

أولا/ المؤشرات الاقتصادية:

تعكس المؤشرات الاقتصادية مدى قدرة البلد في بناء قاعدة قوية لتحقيق التنمية المستدامة. ويعد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي GDP من اهم المؤشرات ،اذ انه يعكس معدلات النمو الاقتصادي للبلد. ويلاحظ من الجدول (١) انخفاض معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية والبالغ ٦٧١٦ دولار قياسا بالبلدان المتقدمة والبالغ ٩٥٤٣ دولار في عام ٢٠٠٥. الا ان معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من GDP للمدة من ١٩٩٠-

٢٠٠٥ سجل معدلا اعلى للبلدان النامية ،اذ بلغ ٣.١% يليها البلدان العربية بنسبة ٢.٣% في حين سجلت البلدان المتقدمة اقل معدل نمو بلغ ١.٥% . اما على صعيد البلدان العربية فقد سجلت الكويت اعلى معدل لنصيب الفرد بلغ ٢٦٣٢١ دولار وان سبب ارتفاع gdp لانها تعد من البلدان النفطية وهو ادنى من المعدلات في الولايات المتحدة الامريكية واليابان .

جدول (١) يوضح اهم المؤشرات الاقتصادية لبلدان العينة

البلد	نصيب الفرد من GDP (دولار) (٢٠٠٥)	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من GDP -١٩٩٠ - ٢٠٠٥ %	مجموع المساعدة الإئتمانية الرسمية مليون دولار ٢٠٠٥	الدين العام كنسبة من GDP (٢٠٠٥) %	نسبة الصادرات / الواردات (٢٠٠٥) %	نسبة اجمالي تكوين راس المال الى gdp (٢٠٠٥) %
اليابان	٣١٢٦٧	٠.٨	-	-	١١٥.٥	٢٣.٣
الولايات المتحدة	٤١٨٩٠	٢.١	-	-	٥٢.٣٧	١٩.٦
المملكة المتحدة	٣٣٢٣٨	٢.٥	-	-	٧٦.٨١	١٧.٢
كوريا الجنوبية	٢٢٠٢٩	٤.٥	-	-	١٠٨.٨	٢٩.٣
الصين	٦٧٥٧	٨.٨	١٧٥٦.٩	١.٢	١١٥.٤٥	٤٠.١
الكويت	٢٦٣٢١	٠.٦	-	-	٢٨٤.١٨	١٦
السعودية	١٥٧١١	٠.١	٢٦.٣	-	٣٠٦.٧٨	١٦.٥
تونس	٨٣٧١	٣.٣	٣٧٦.٥	٧.٢	٧٩.٥٥	٢٢.٦
مصر	٤٣٣٧	٢.٤	٩٢٥.٩	٢.٨	٥٣.٧٧	١٧.٩
المغرب	٤٥٥٥	١.٥	٦٥١.٨	٥.٣	٥٣.٨٥	٢٧.٥
البلدان العربية	٦٧١٦	٢.٣	٢٩٦١٢	-		
البلدان النامية	٥٢٨٢	٣.١	٨٦٠٤٣	٤.٦		
دول العالم	٩٥٤٣	١.٥	١٠٦٣٧٢.٩	٥.١		

المصدر : Human Development Report 2007/2008,UNDP,NEW

YORK,USA.

ويلاحظ من الجدول (١) أيضا بان البلدان العربية تشكل نسبة ٣٤% من مجموع المساعدات المقدمة للبلدان النامية على الرغم من توفر الموارد المالية في اغلب البلدان العربية وخاصة النفطية ،وتركزت اغلب المساعدات الدولية في مصر ٩٢٥.٩ مليون دولار عام ٢٠٠٥ والمغرب ٦٥١.٨ مليون دولار. اما بالنسبة للمديونية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فان تونس والمغرب سجلت اعلى نسب ٧.٢% و ٥.٣% على التوالي. اما بالنسبة لدرجة الانفتاح الاقتصادي للبلد مع العالم الخارجي فقد سجلت الكويت والسعودية اعلى معدل من بين البلدان العربية وذلك لاعتماد صادراتها على النفط ، في حين كانت الصين واليابان الافضل عالميا.

وعلى الرغم من حاجة البلدان العربية الى زيادة حجم الاستثمارات من اجل زيادة الطاقات الانتاجية للمشاريع وتطوير التقنيات الانتاجية بما يتلائم والتقدم التكنولوجي ، الا ان تخصيصات تلك البلدان لتكوين راس المال كنسبة من حجم الناتج المحلي الاجمالي منخفضا قياسا بالبلدان المتقدمة والصناعية . لذا يتطلب زيادة التخصيصات الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية من اجل المنافسة الاقتصادية للمنتجات المحلية في الاسواق العالمية.

ثانيا/ المؤشرات الاجتماعية:

لقد نجحت البلدان العربية في السنوات الماضية على تقليص الأمية ونشر التعليم بين السكان ، اذ انخفض معدل الامية بين البالغين (Adult illiteracy rate) من ٤١.٨% للمدة من ١٩٨٥-١٩٩٤ الى ٢٩.٧% للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٥ ، إلا ان هذه النسبة كانت اعلى من المتوسط العالمي وحتى اعلى من نسبتها على مستوى البلدان النامية اذ بلغت ٢٣.٣% في البلدان النامية و ٢١.٤% في البلدان المتقدمة كما في الجدول رقم (٢).

ويلاحظ في الجول (٢) بان الكويت هي من أفضل الدول في نشر التعليم ومكافحة الأمية بين البالغين ، اذ سجلت اقل نسبة بلغت ٦.٧% من مجموع السكان وكانت نسبة الامية للاناث ٩% وهي اعلى من نسبة الامية بين الذكور والبالغة ٥.٦. اما في مصر فقد بلغت نسبة الامية بين البالغين (١٥ سنة فما فوق) ٢٨.٦% وهي مقاربه للمعدل العام للبلدان النامية . وهذا المؤشر يعكس صعوبة نشر التقانات الحديثة في الصناعة والزراعة

وغيرها من فروع الاقتصاد مما يتطلب المزيد من الجهد لمعالجة مشكلة الأمية في القراءة والكتابة ومن ثم معالجة أمية الحاسبات لإيجاد بيئة مناسبة لنشر التكنولوجيا والتطور التقني في البلدان العربية بصورة عامة ومنها العراق .

أما فيما يخص نشر المعرفة فقد كانت المعدلات للملتحقين بالمدارس الابتدائية والثانوية والتعليم الجامعي فإنه يلاحظ بان مصر شهدت ارتفاعا ملحوظا في نسبة الملتحقين في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي بنسبة ٧٦.٩% لعام ٢٠٠٥ ، وكذلك تونس والسعودية فقد كانت النسبة ٧٦.٣% و٧٦% على التوالي ولعام ٢٠٠٥. ويلاحظ أيضا بان معدل الالتحاق بالتعليم في البلدان العربية كان بمعدل ٦٥.٥% لعام ٢٠٠٥ وهي افضل من معدلاتها في البلدان النامية والتي بلغت ٦٤.١% ، الا انها اقل من المعدل للبلدان العالم والذي بلغ ٦٧.٨% ولنفس العام .

ويستنتج من ذلك بان البلدان العربية شهدت فقرة نوعية في نشر التعليم خلال القرن الحالي بعد علم ٢٠٠٠ تمثل في انتشار وزيادة أعداد المؤسسات التعليمية والمدارس الابتدائية والثانوية وارتفاع كبير في أعداد دورات الحاسوب وهذا يعكس توجه الدول العربية والطويل الأجل نحو تنمية القدرة البشرية المعرفية وبالتالي التوجه نحو بناء نظم تعليم تستجيب لمتطلبات واحتياجات الأجيال الجديدة القادمة إلا انه يتطلب سرعة الانجاز من اجل مواكبة التطور العالمي .

اما مؤشر معدلات البطالة كنسبة مئوية من قوة العمل فقد شهدت البلدان العربية معدلات مرتفعة من البطالة وخاصة مصر وتونس عدا الكويت التي سجلت اقل معدل للبطالة للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٥ وبمعدل ١.١% مما يتطلب وضع استراتيجيات للتقليل من المعدلات المرتفعة للبطالة في البلدان العربية .

جدول (٢) يوضح مؤشرات معدل الامية ونسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي

معدل البطالة كنسبة مئوية من قوة العمل ١٩٩ ٢٠٠٥-٦	نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي %	نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي % ٢٠٠٥		معدل الامية بين البالغين (١٥ سنة فما فوق) %		البلد
		الذكور	الإناث	٢٠٠٥-١٩٩٥	١٩٨٥- ١٩٩٤	
	٢٠٠٥					
٤.٥	٨٥. ٩	٨٥	٨٧	١	-	اليابان
٥.٠	٩٣. ٣	٩٨	٨٩	١	-	الولايات المتحدة
٥.٦	٩٣	٩٦	٩٠	١	-	المملكة المتحدة
٤.٠	٩٦	٨٩	١٠٠	١	-	كوريا الجنوبية
٤.٢	٦٩. ١	٦٩	٧٠	٩.١	٢٢.٢	الصين
١.١	٧٤. ٩	٧٩	٧١	٦.٧	٢٥.٥	الكويت
٥.٢	٧٦	٧٦	٧٦	١٧.١	٢٩.٢	السعود ية
١٤. ٢	٧٦. ٣	٧٩	٧٤	٢٥.٧	-	تونس
١١	٧٦. ٩	-	-	٢٨.٦	٥٥.٦	مصر
١١	٥٨. ٥	٥	٦	٤٧.٧	٥٨.٤	المغرب
	٦٥. ٥			٢٩.٧	٤١.٨	البلدان العربية

	٦٤. ١			٢٣.٣	٣١.٨	البلدان النامية
	٦٧. ٨			٢١.٤	٢٣.٦	دول العالم

المصدر: Human Development Report 2007/2008, UNDP, NEW

YORK, USA.

ثالثا/ المؤشرات البيئية:

بلغت مساحة الاراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي نحو ١٩٧ مليون هكتار في حين لم تتجاوز المساحة المستغلة فعلا منها الثلث تقريبا وذلك بسبب محدودية الموارد المائية المتاحة وكذلك ضعف الاستغلال الامثل للاراضي الصالحة للزراعة في بعض البلدان العربية.وقدرت مساحة الغابات في البلدان العربية بنحو ٩٢.٧ مليون هكتار في عام ٢٠٠٦ وتمثل هذه المساحة حوالي ٢.٤% من مساحة الغابات في العالم. (١١)

ويرجع انخفاض هذه النسبة في البلدان العربية لموقعها الجغرافي في حزام المنطقة الجافة وشبه الجافة.وتقدر مساحة الغابات المزالة سنويا بحوالي ١٠ الاف كم٢ أي بمعدل ازالة يبلغ نحو ١.٣% من مساحة الغابات في البلدان العربية وهذا المعدل مرتفع قياسا بالمعدل العالمي والذي لا يتجاوز ٠.٢% سنويا.

جدول (٣) يوضح المؤشرات البيئية في البلدان العربية والمتقدمة

البلدان	مساحة الغابات كنسبة من الاراضي ٢٠٠٥ %	نسبة التغير السنوي ١٩٩٠- ٢٠٠٥	متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة هكتار للفرد ٢٠٠٦
اليابان	٦٨.٢	-	
الولايات المتحدة	٣٣.١	٠.١	
المملكة المتحدة	١١.٨	٠.٦	
كوريا الجنوبية	٦٣.٥	٠.١-	
الصين	٢١.٢	١.٧	
الكويت	٠.٣	٦.٧	-
السعودية	١.٣	٠	٠.١٨
تونس	٦.٨	٤.٣	٠.٥١
مصر	٠.١	٣.٥	٠.٠٥
المغرب	٩.٨	٠.١	٠.٢٩
البلدان العربية	٧.٢	٠.٦-	٠.٢٢
البلدان النامية	٢٧.٩	٠.٤-	
دول العالم	٣٠.٣	٠.٢-	

اما بالنسبة للتصحّر فإنه يعد من اهم المعوقات التي تواجه تنمية وتطوير القطاع الزراعي في البلدان العربية وذلك بسبب انخفاض سقوط الامطار الى اقل من ٣٠٠ ملم سنويا اضافة للزحف العمراني على حساب الاراضي الزراعية. وتقدر مساحة الاراضي الصحراوية في البلدان العربية بحدود ٩.٨ مليون كم^٢ تمثل ٦٨% من المساحة الاجمالية للوطن العربي.

اما الموارد المائية فان الندرة هي السمة المميزة لها في الوطن العربي، اذ لا يتجاوز المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه الف م^٣ مقابل اكثر من ٧ الاف م^٣ على المستوى العالمي. كما تبلغ حصة البلدان العربية حوالي ٠.٧% من اجمالي المياه السطحية في العالم. وتمثل كمية الامطار التي تتسقط على الدول العربية نحو ٢.١% من اجمالي الامطار في العالم، ويبلغ متوسط نصيب الهكتار من المياه السطحية في البلدان العربية ١٥:١ مقارنة مع العالم ٤.٦:١.

رابعا/ المؤشرات المؤسسية:

عند استعراض ومقارنة المؤشرات المؤسسية بين الدول المتقدمة والنامية وخاصة البلدان العربية، نلاحظ من الجدول (٤) وجود فجوة كبيرة ولصالح الدول المتقدمة. فمثلا مؤشرات استخدام وتبني التكنولوجيا الحديثة والمتمثلة بشبكة الانترنت ومستخدمي الهواتف الثابتة والنقال، يلاحظ الارتفاع الكبير في اعداد مستخدمي الانترنت من ١ مستخدم لكل الف نسمة في عام ١٩٩٠ الى ١٣٦ لكل الف نسمة عام ٢٠٠٥ في العالم، الا ان البلدان العربية شهدت ارتفاعا على الرغم من انه اقل من المعدل العالمي الا انه افضل من المعدل في البلدان النامية فقد بلغ ٨٨ مستخدم لكل الف نسمة في عام ٢٠٠٥ مقارنة بمعدل ٨٦ مستخدم لكل الف نسمة في البلدان النامية. وهذا يعني سعي البلدان العربية لمواكبة التطور ولكن بمعدلات اقل من بلدان العالم المتقدمة والتي تشهد ارتفاعا كبيرا في اعداد هذا المؤشر.

اما البحث والتطوير والذي يمثل مجموعة من الأنشطة التي تعتمد المعارف والخبرات كمدخلات ، وتكون مخرجاتها معرفة جديدة ، أو توسيع لمعرفة قائمة ، ويعد استقصاء منهجيا في سبيل زيادة المعرفة (١٢) .

وان الاستثمار في ميدان البحوث من خلال زيادة الانفاق على البحث والتطوير سواء في الجامعات او مراكز البحوث المتخصصة او في المؤسسات الاقتصادية الانتاجية يؤدي الى نتائج ايجابية متمثلا بالعائد الكبير المتحقق من خلال هذا الاستثمار على مستوى المؤسسة والاقتصاد للبلد . (١٣)

ويلاحظ من الجدول (٤) بان معدل الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٠ منخفضا جدا قياسا بالبلدان النامية و بلدان العالم

جدول (٤) يوضح اهم المؤشرات المؤسسية لبلدان العينة

البلد	اعداد مستخدمي الهاتف الثابت لكل الف نسمة		اعداد مستخدمي الهاتف النقال لكل الف نسمة		اعداد مستخدمي الانترنت لكل الف نسمة		عدد براءة الاختراع للمقيمين لكل مليون شخص ٢٠٠٥ - ٢٠٠٠ %	نفقات البحث والتطوير كنسبة من GDP % ٢٠٠٥ - ٢٠٠٠	عدد الباحثين لكل مليون شخص ٢٠٠٥ - ١٩٩٠	تحصيل رسوم وتاليف وترخيص بالدولار لكل الف نسمة
	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥				
اليابان	٤٤١	٤٦٠	٧	٧٤٢	-	٦٦٨	٨٥٧	٣.١	٥٢٨٧	١٣٨
الولايات المتحدة	٥٤٥	٦٠٦	٢١	٦٨٠	٨	٦٣٠	٢٤٤	٢.٧	٤٦٠٥	١٩١.٥
المملكة المتحدة	٤٤١	٥٢٨	١٩	١٠٨٨	١	٤٧٣	٦٢	١.٩	٢٧٠.٦	٢٢٠.٨
كوريا الجنوبية	٣١٠	٤٩٢	٢	٧٩٤	-	٦٨٤	١١١٣	٢.٦	٣١٨٧	٣٨.٢
الصين	٦	٢٦٩	-	٣٠.٢	٠	٨٥	١٦	١.٠	٧٠.٨	٠.١
الكويت	١٥٦	٢٠١	١٠	٩٣٩	٠	٢٧٦	-	٠.٢	-	٠
السعودية	٧٥	١٦٤	١	٥٧٥	٠	٧٠	-	-	-	٠
تونس	٣٧	١٢٥	-	٥٦٦	٠	٩٥	-	٠.٦	١٠١٣	١.٤
مصر	٢٩	١٤٠	-	١٨٤	٠	٦٨	١	٠.٢	٤٩٣	١.٩
المغرب	١٧	٤٤	-	٤١١	٠	١٥٢	١	٠.٦	-	١.٤

البلدان العربية	٣٤	١٠٦	-	١٨٤	٠	٨٨	-	-	-	٠.٩
البلدان النامية	٢١	١٣٢	-	٢٢٩	-	٨٦	-	١.٠	-	-
دول العالم	٩٨	١٨٠	٢	٣٤١	١	١٣٦	-	٢.٣	-	٢١.٦

المصدر : Human Development Report 2007/2008, UNDP, NEW

YORK, USA.

المتقدمة، فقد بلغت نفقات البحث والتطوير كنسبة من GDP مقدار ٠.٢% في الكويت وكذلك في مصر في حين بلغت ٠.٦% في تونس وهذا اقل من المعدل العام للبلدان النامية والبالغ ١% و ٢.٣% لدول العالم. ويلاحظ ايضا بان اليابان كانت الاعلى انفاقا على البحث والتطوير بمعدل ٣.١% من GDP تليها الولايات المتحدة بنسبة ٢.٧% ثم كوريا الجنوبية بمعدل ٢.٦%. وهذا المستوى المرتفع من الانفاق على البحث والتطوير منسجم مع ما حققته تلك البلدان على مستوى الانجاز العلمي والتكنولوجي، وانعكس ايضا بزيادة مؤشر اعداد الباحثين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص وللمدة ٢٠٠٥-٢٠٠٠. اذ بلغ عدد الباحثين لكل مليون شخص في اليابان ٥٢٨٧ باحث و ٤٦٠٥ باحث في الولايات المتحدة اما البلدان العربية فقد كانت تونس الاعلى ب ١٠١٣ باحث و ٤٩٣ باحث في مصر، ويلاحظ بان عدد الباحثين في البلدان العربية ككل يشكل اقل من ربع الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية او اليابان وان هذا ينسجم مع الانخفاض في نسب الانفاق على البحث والتطوير في البلدان العربية.

وكذلك يمكن ملاحظة ارتفاع اعداد براءات الاختراع للمقيمين لكل مليون شخص للمدة ٢٠٠٥-٢٠٠٠ ففي اليابان مثلا بلغ العدد ٨٥٧ براءة اختراع و ١١١٣ براءة اختراع في كوريا الجنوبية في حين لم تذكر أي براءة اختراع في اغلب البلدان العربية ولنفس المدة عدا مصر والمغرب اللذان سجلت فيهما براءة اختراع واحدة لكل بلد.

وتعد مؤشرات براءات الاختراع للمقيمين وكذلك تحصيل رسوم تأليف واختراع والتراخيص من اهم المؤشرات لخلق التكنولوجيا فكما يرتفع اعداد هذه المؤشرات فان هذا يعكس خلق وتطور التكنولوجيا في ذلك البلد.

ويتبين من المؤشرات السابقة بان نوعية الانتاج العلمي (براءة الاختراع) ونسب الانفاق على التعليم في البلدان العربية ينخفض عن سواه

في الدول النامية اضافة الى وجود فجوة كبيرة مع البلدان المتقدمة تحتاج الى وقفة جادة واعداد الخطط المستقبلية لتقليص حجم الفجوة خاصة وان الامكانيات المادية والبشرية في البلدان العربية متوفرة ولا تحتاج إلا للدعم والرعاية للعلماء والباحثين من قبل المؤسسات العلمية والبحثية في تلك البلدان .

الاستنتاجات والتوصيات :

ان استعراض وتحليل اهم مؤشرات التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا نلاحظ وجود فجوة بين البلدان العربية وبلدان العالم على الرغم من توفر مقومات التنمية من موارد بشرية وموارد مالية اضافة للموارد الطبيعية ، الا ان الملاحظ في البلدان العربية غياب التخطيط الاستراتيجي الصحيح من اجل رسم سياسات واضحة المعالم تهدف الى نقل هذه البلدان الغنية الى بلدان اكثر نموا وتطورا .

وان من اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي :

١- انخفاض العديد من المؤشرات الاقتصادية في البلدان العربية عن نظيرتها العالمية وخاصة مؤشر GDP عدا البلدان العربية النفطية والذي يعكس انخفاض معدل النمو الاقتصادي ، وكذلك ارتفاع المديونية وانخفاض الانفتاح الاقتصادي على العالم .

٢- على الرغم من ارتفاع المؤشرات التعليمية من نسب الالتحاق بالتعليم وانخفاض الامية في البلدان العربية ، الا ان هذه الزيادة ما زالت دون المعدلات العالمية اضافة الى انخفاض معدل الانفاق على البحث والتطوير في البلدان العربية مما انعكس على قلة اعداد العلماء والباحثين وانخفاض اعداد براءات الاختراع في تلك البلدان .

٣- بيئيا فان البلدان العربية تعاني من انخفاض نصيب الفرد من المياه وكذلك انخفاض نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية اضافة الى قلة تساقط الامطار مما ادى ذلك الى تزايد التصحر وانحسار الغطاء النباتي رافقه التوسع العمراني للاراضي الصالحة للزراعة وزيادة الملوثات الصناعية .

٤ - غياب المؤسسات الديمقراطية لإدارة الحكم في أغلب البلدان العربية إضافة إلى ضعف الدور الرقابي والفعال للمؤسسات الحكومية مما انعكس سلباً على مؤشرات التنمية المستدامة قياساً بالبلدان المتقدمة. أما فيما يتعلق بالتوصيات فإن البحث خلص إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

١ - بناء اقتصاديات وطنية قوية في مواجهة الأزمات الاقتصادية والتذبذبات المستمرة في أسعار النفط العالمي وذلك من خلال الاعتماد على سلة من السلع للصادرات بدلاً من الاعتماد على سلعة واحدة (كما في البلدان العربية النفطية) وهذا سيؤدي إلى زيادة الانفتاح الاقتصادي مع العالم وخفض المديونية وبالتالي عدم الاعتماد على المساعدات الإنمائية الدولية.

٢ - يتبين من المؤشرات التعليمية بأن نوعية الإنتاج العلمي (براءة الاختراع) ونسب الانفاق على التعليم في البلدان العربية ينخفض عن سواء في الدول النامية إضافة إلى وجود فجوة كبيرة مع البلدان المتقدمة مما يتطلب ذلك وقفة جادة واعداد الخطط المستقبلية لتقليص حجم الفجوة خاصة وأن الإمكانيات المادية والبشرية في البلدان العربية متوفرة ولا تحتاج إلا للدعم والرعاية للعلماء والباحثين من قبل المؤسسات العلمية والبحثية في تلك البلدان .

٣ - في الوطن العربي يشكل الفقر تحدياً كبيراً في عملية تحقيق التنمية المستدامة ، مما يتطلب الاستغلال الأمثل للثروات المتاحة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محلياً وإقليمياً وكذلك وضع آلية للتكافل الاجتماعي على المستوى الوطني إضافة إلى تحقيق التكامل بين الدول العربية في مختلف المجالات بما فيها إعطاء الأولوية للعمالة العربية لتساهم في الحد من البطالة وانتشار الفقر .

٤ - الاهتمام بتطوير السياحة الخضراء والتي تعتمد على البيئة الطبيعية من غابات أو مسطحات مائية تنشأ فيها منشآت ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة ، إضافة إلى توسيع زراعة المساحات الخضراء وخفض انبعاث غاز CO2 من المنشآت الصناعية.

٥ - تهدف التنمية المستدامة إلى المحافظة على الاستخدامات المائية من خلال تقليل الهدر وإنشاء السدود لخرن المياه والمحافظة على المياه الجوفية

وكذلك العمل على تحسين شبكات المياه والصرف الصحي وتحسين نوعية مياه الشرب.

٦-المحافظة على الإرث الحضاري والديني الذي تتميز به البلدان العربية واستثماره لتحقيق التنمية المستدامة .

المصادر:

١- عبد الخالق عبد الله،العرب والبيئة،قمة الارض للتنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية،ط١،الامارات العربية المتحدة،١٩٩٨،ص.٣٨

٢- موسشيت دوجلاس،منهاج متكامل للتنمية المستدامة،مباديء التنمية المستدامة،ترجمة بهاء شاهين،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،٢٠٠٠،ص.٢٠

٣- جمعية الاقتصاديين العراقية،تقرير التنمية البشرية في العراق،بغداد،١٩٩٥،٥٠

٤- عبد الخالق عبد الله،العرب والبيئة،مصدر سابق،ص.٢٤٢

5-Pezzey J.,sustainability :Aninterdisciplinary guide Environment values ,USA,1992,p323.

6-Barbier E.D. and Markandage A.,the condition for achieving environmentany sustainable development European Economic,Review,0134,1990,p.659.

٧- لورنس يحيى صالح،التنمية الاقتصادية ومشكلة التلوث في البلدان النامية،رسالة ماجستير،جامعة بغداد،كلية الإدارة والاقتصاد،٢٠٠٠،ص.٣٥

٨- د.سعيد علي محمد وآخرون، التنمية المستدامة منهج جديد للتنمية، جامعة الانبار،كلية الإدارة والاقتصاد، بحث غير منشور،٢٠٠٦

٩- فاضل يوسف دراسات وابحاث بيئية، مؤسسة مزدريش
نومات، ١١، ١٩٩٤

١٠- للمزيد انظر:

- د.نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة
الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ١٢٥، ٢٠٠٦.
١١- صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي
الموحد، ٢٠٠٨.

١٢- - الشراح، رمضان، "البحث العلمي وتطوير الإدارة العربية في ظل
التحول نحو اقتصاد السوق"، المجلد ٢٣، العدد ٢، كانون الأول، المجلة
العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية،
القاهرة، ٢٠٠٣.

١٣- د.مهدي سهر غيلان، دور المعرفة على أهم المؤشرات التنموية
البشرية والاقتصادية، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، القي البحث
في مؤتمر جامعة القادسية الاول، بحث غير منشور، ٢٠٠٩.

14-Human Development Report
2007/2008,UNDP,NEW YORK,USA .